نص ردن

▪ علاء حسن

سويــسرا عراقية

النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي رد على اتهامات البعض ضد اقليم كردستان بانها تنطلق من تصورات واوهام بان العراق "اصبح سويسرا" من محافظة نينوى الى مدينة الفاو ، واي بلد يشبه سويسرا، يعني انه خال من اية مظاهر لعسكرة المدن ، ويتمتع بمستوى عال جدا من الخدمات ، وخال من النفايات ، ودخله مرتفع ، وانقطاع التيار الكهربائي خرافة لايصدقها ابناء ذلك البلد.

اعداد كبيرة من العراقيين من ابناء محافظات الجنوب والوسط ممن توفرت لهم فرصة زيارة اقليم كردستان ، اكدوا حقيقة التطور السريع الذي شهدته محافظات الاقليم ، ولمسوا اداء تنفيذيا يختلف جذريا عما يجري في محافظات ذي قار وميسان والبصرة والمثنى والديوانية وبابل فالحكومات المحلية في هذه المحافظات ، لم تحقق انجازا يذكره المواطنون سوى غلق الشوارع ، وتوفير الحماية الامنية لمنازل المسؤولين المحليين ، وتعطيل المشاريع المتعلقة بتطوير الخدمات ، فيما ظل الفقر صفة تعبر عن هوية اغلب السكان .

مقارنة مصيبة محافظات الوسط والجنوب ، تبدأ بالفساد الاداري والمالي ، وشكلت المشاريع غير المنجزة ظاهرة استدعت تدخل الحكومة الاتحادية لملاحقة المقاولين الذين فشلوا في انجازها وهربوا بالاموال الى بلدان مجاورة . ومن صفحات المصيبة غياب كل المظاهر المدنية ، من دور سينما ومسارح ، واماكن ترفيه ، وانتشار العشوائيات في العديد من المناطق ، وهذه الصفات تحملها سويسرا بالنسخة العراقية ، وتضاف لها صورة اخرى عندما يتحدث اهالي المحافظات عن مئات الاسر تبحث عن طعامها في النفايات.

اين تقع "سويسرا العراقية" سؤال يوجه الى من يتهم اقليم كردستان ، الذي استطاع وبشهادة من زار دهوك واربيل والسليمانية بانه حقق توفير الطاقة الكهربائية على مدار اربع وعشرين ساعة ، وموظفو الدوائر هناك لا يتعاطون الرشوة ، والشرطي يستخدم لهجة مهذبة في التعامل مع اي شخص يخالف القانون ، والمقارنة هنا ضرورية لاكتشاف سويسرا العراقية على الخريطة ، ويكفي ان تصادفك مئات السيطرات ومراجعة الدوائر الرسمية لتحدد موقعها ، وحينما تراجع صندوق الاسكان او المصرف العقاري ، او دائرة الاحوال المدنية ، ستترسخ في ذهنك القناعة باننا نعيش في زمن يعود الى ماقبل الاحتلال العثماني ، حينما يستغرق انجاز معاملة الحصول على قرض عدة اشهر، ثم تباشر بتحقيق حلمك ببناء بيت لاسرتك لتتخلص نهائيا من استعمار الايجار .

الشخص المقيم في "سويسرا العراقية " يحتاج الى عدة سنوات وبوجود المسؤولين الحاليين لتحقيق احلامه ، وهي لا تتعدى توفير الكهرباء في ايام الصيف ، وتسلم مفردات البطاقة التموينية بانتظام ، وابتسامة من موظفي الدوائر الحكومية ، والتخلص نهائيا من زعيق سيارات المسؤولين ذات الدفع الرباعي ، ومراكز صحية ومستشفيات ، تمنح الرحمة قبل العلاج للمصابين بالامراض المزمنة ، واحترام المتقاعدين وتعديل رواتبهم ، وهذه الاحلام وغيرها عندما تتحقق ستجعل العراق سويسرا ، ولكن بعد عدة سنوات ضوئية ، لان "القيادة الحكيمة" منشغلة بحسم خلافاتها مع خصومها ، ولم تلتفت بعد الى تلبية مطالب المواطنين ، وخصوصا من يعيش تحت خط الفقر والمدرج ضمن قائمة المظلومين من ضحايا النظام السابق

هددوا بالتظاهر أمام مجلس النواب

المجالس البلدية في الديوانية يطالبون بإقالة مدير هيئة التقاعد لوصفه إياهم بالبعثيين

□ الديوانية / تحسين الزركاني

تظاهر العشرات من أعضاء المجالس البلدية (القواطع والأحياء)، الأربعاء الماضي، أمام مبنى مديرية التقاعد في محافظة الديوانية، مطالبين مجلس النواب بإقالة مدير هيئة التقاعد الوطنية.

وقال ممثل تجمع المجالس البلدية في الديوانية علي حمزة الكروشي لـ"المدى": إن مدير هيئة التقاعد تعمد عرقلة المعاملات التقاعدية لأعضاء المجالس البلدية المشمولين وفق القانون رقم 15 لسنة 2010".

تظاهرة سابقة لأعضاء المجالس البلدية في الديوانية

وأضاف أن "اللجان القانونية والمالية والأقاليم في مجلس النواب، استدعت مدير عام هيئة التقاعد الوطنية علي عويد للاستماع إلى رأيه، بحضور عدد من ممثلي اللجنة التنسيقية لأعضاء المجالس البلدية"، مبينا أن "عويد أجاب واصفا أعضاء المجالس بأنهم زمرة من البعثيين المزورين المفسدين، امنحوا كل واحد منهم خمسة ملايين (وسربتوهم) واطردوهم، فرد عليه أحد النواب في إشارة يقصد بها عويد نفسه: البعثي من تدرج ٣٦عاما، حتى وصل إلى منصب مدير التقاعد".

وزاد الكروشي أن "أعضاء المجالس البلدية في البصرة وبابل وكربلاء وميسان خرجوا في محافظاتهم، فيما طالب أعضاء مجلس النواب عن محافظة ذي قار بعدم التظاهر، وتكفلوا بإعادة حقوق أعضاء المجالس البلدية للقواطع والأحياء ورد اعتبارهم".

وكانت الحكومة المحلية في الديوانية قد "رفضت تصويت مجلس النواب على الموازنة وإلغاء رواتب المتقاعدين المحالين على المجالس المحلية وفق المادة ١٥ من قانون إدارة المحافظات غير المرتبطة بإقليم".

وهدد الكروشي بـ"استمرار التظاهر أمام مبنى المحافظة ومديرية التقاعد حتى يتم صرف مستحقات المتقاعدين الذين انجزت معاملاتهم وتسلموا رواتبهم لعدة أشهر، قبل أن يلغيها مجلس النواب بالفقرة ٤٠ من قانون موازنة العام ٢٠١٢".

فيما قال عضو اللجنة التنسيقية بين المحافظات حاكم مهدي القصير لـ"المدى": إن "اتهام مدير هيئة التقاعد الوطنية، لأعضاء المجالس البلدية القواطع والأحياء، الذين ضحوا بأنفسهم في وقت لم يكن للعراق حكومة، وقطعوا الطريق على من أراد زرع الفتنة الطائفية، بالبعثيين لن يمر من دون عقاب".

وأشار إلى أن "اللجنة التنسيقية لأعضاء المجالس البلدية للقواطع والأحياء في المحافظات، ستنقل تظاهراتها إلى بغداد، أمام مجلس النواب، وهيئة التقاعد الوطنية، ولن نعود ما لم تتم محاسبة عويد وإرجاع حقوقنا ومستحقاتنا".

وكانت محافظات الديوانية وذي قار وميسان وبابل والبصرة والمثنى وكربلاء قد خرجت الأسبوع الماضي بتظاهرات واسعة مطالبة بإلغاء المادة ٤٠ في موازنة العام الحالي ٢٠١٢، والتي زجت بصورة غير دستورية أو قانونية حسب وصف بعض النواب لها، وأوقف بموجبها رواتب أعضاء المجالس البلدية (القواطع والأحياء).

وأضاف القصير أن "اعتصاما سيأتي بعد المظاهرات، نمنع فيه موظفي المصرف والمراجعين من الوصول إلى مديرية التقاعد، وسيتم تشكيل لجنة تذهب إلى الهيئة الوطنية للتقاعد في بغداد، ومن ثم إلى مجلس النواب لجمع التواقيع اللازمة لإلغاء المادة ٤٠ في الموازنة، لنستعيد حقوقنا المسلوبة في هيئة التقاعد الوطنية على يد علي عويد الذي يكيل بمكيالين"، بحسب وصفه.

فيما بيّن سالم شلش، أحد المتظاهرين، أن "الاجتهادات والتصرفات الشخصية لمدير هيئة التقاعد الوطنية، أدت إلى ضرر آلاف العوائل الفقيرة في العديد من المحافظات، وصادرت جهود وحقوق أبنائها، الذين تركوا وظائفهم واستقالوا منها بناءً على تعليمات هيئة التقاعد، التي تعمل جاهدة على إلحاق الضرر بنا".

وكان رئيس كتلة (كفاءات) النيابية إحسان العوادي قد تبنى مع عدد من النواب مقترحين، الأول مشروع قانون أعضاء المجالس البلدية، والمقترح الآخر هو إيجاد ووضع تعليمات قانونية أصولية ومحاسبة أعضاء الحكومات المحلية ممن تجاوزوا الصلاحيات وتسببوا في خلق هذه الأزمة وعرضوا الموظفين والمواطنين لهذه التبعات".

وأوضح المتظاهر حسن المشموري أن "أعضاء المجالس البلدية للقواطع والأحياء قدموا حياتهم ونذروا أنفسهم، من أجل أبناء مدينتهم، واليوم نرى مدير هيئة التقاعد يوجه لنا الاتهامات بالانتماء إلى البعث المجرم، والتزوير، بدلا من منحنا حقوقنا التي شرعها مجلس المحافظة وفق الضوابط، وأقرها مجلس النواب بحسب الدستور".

وأصدر المتظاهرون بيانا تسلمت "المدى" نسخة منه، طالبوا فيه مجلس النواب والحكومة الاتحادية بـ"إقالة مدير هيئة التقاعد الوطنية علي عويد من منصبه، لوضعه العراقيل أمام تنفيذ القانون ١٥ لسنة ٢٠١٠، وإلغاء المادة ٤٠ من قانون الموازنة لسنة ٢٠١٢، وإعادة الحقوق التقاعدية للمشمولين بالقوانين النافذة التي شرعها وصادق عليها مجلس النواب".

كما طالب البيان هيئة التقاعد الوطنية، بـ"صرف الرواتب التقاعدية للمشمولين بقانون ١٥ لسنة ٢٠١٠ المادة ٥٥، المنجزة معاملاتهم، التي صادق عليها ديوان الرقابة المالية، وصرف مستحقاتهم فورا، وصرف مخصصات الشهادة للذين يتقاضون راتبا تقاعديا تم وقفه على أن يتم احتسابها من ٢٠١٠/٣/٩ استنادا إلى القانون المذكور".

ودعا إلى "تفعيل المادة ٩ من قانون تخفيض الرواتب رقم ٢٦ لسنة ٢٠١١، التي خيرت أعضاء المجالس المحلية بين الراتب التقاعدي والإعادة إلى وظيفته الأصلية".

واختتم البيان "في حالة عدم الاستجابة لمطالبنا الدستورية والقانونية، سوف تنقل المظاهرات والاعتصامات إلى بغداد ولن نعود إلا بحقوقنا المغتصبة"، بحسب البيان.

وكان عضو مجلس النواب محمد المشكور، قد أكد الأسبوع الماضي في تصريح لـ"المدى" أن "هناك ورقة ستطرح بعد استئناف مجلس النواب لجلسات الفصل التشريعي الثاني، لجمع تواقيع نواب المحافظات المتضررة نتيجة القرار، لرفع الحيف عن شريحة واسعة من محافظات معدمة".

وقالت مديرة تقاعد الديوانية إيمان مهدي شاهر لـ"المدى": إن "الدستور كفل للمواطنين حق التظاهر وحرية الرأي والتعبير، ونحن كمديرية تقاعد جهة تنفيذية، تعمل بالأوامر الصادرة لها من الجهات التشريعية ومراجعها"، مؤكدة إنجاز جميع المعاملات التقاعدية لأعضاء المجالس البلدية في الديوانية وفق ضوابط وتعليمات الهيئة.

فيما أشار مدير صندوق تقاعد موظفي الدولة حسيب هادي إلى أن "قرار مجلس النواب قد أوقف صرف الرواتب التقاعدية لأعضاء المجالس البلدية للقواطع والأحياء، ولن نتمكن من إطلاق صرفها إلا بقرار نقض، أو تشريع قانوني من مجلس النواب".

ولفت إلى أن "المديرية ستسلم بيان المتظاهرين ومطالبهم بكتاب رسمي، إلى المحافظ ورئيس مجلس المحافظة ومدير هيئة التقاعد الوطنية، وسننتظر الرد للعمل بموجبه".

نــفــط أســـــود في صـــمـــون كـــربـــلاء

□ كربلاء /أمجد علي

ينظر أبو محمد إلى (الصمون) الذي يشتريه كل يوم من الفرن المجاور لبيته، ويتمعن في البقع السوداء التي تظهر فيه وكأنها بقع شواء في حين لم تزل (الصمونة) طرية وغير ناضجة، وهو ما لم يجد له جوابا طوال الأشهر الماضية، إلا بعد أن اشترى (صمون) من فرن آخر فوجده خالياً من البقع السوداء، وحين استفسر عن السبب قيل له أن سبب البقع هو استخدام النفط الأسود.

عمال في أحد الافران

ربما لم يكن أبو محمد هو الوحيد الذي يتناول صمونا يستخدم صاحب الفرن نفطا أسود لشوائه، وإن هذه البقع ما هي إلا مصادر للأمراض، والذي أكد له ذلك كما يقول في حديثه لـ"المدى" هو أن الصحف تناولت خبرا مفاده قيام لجنة البيئة في كربلاء بإغلاق عدد من أفران الصمون لمخالفتها الشروط الصحية وقيام أصحابها باستخدام هذا النوع من الوقود. ويؤكد المواطن إحسان هادي أنه يعرف إذا ما كان صاحب الفرن يستخدم النفط الأسود أم الأبيض، من خلال يد الفران الذي يقوم بشي العجين، "فهي دائما (مسخمة)، فضلا عن وجود بقع سوداء في ملابس العاملين، إضافة إلى تصاعد دخان أسود ولو قليلا في أجواء الفرن".

رئيس لجنة البيئة في مجلس محافظة كربلاء سهيلة شنو تقول لـ"المدى": إنه "تم إغلاق العديد من أفران الصمون في الفترة الأخيرة بعد أن قمنا بتفعيل دور شرطة البيئة في هذا الجانب"، مضيفة "الكثير من الأفران تستخدم النفط الأسود ونحن نتابعها وسنتخذ ضد أصحابها الإجراءات القانونية كونهم يخالفون الشروط الصحية والبيئية". وتوضح أن "مادة النفط الأسود تطرح عند احتراقها غازات سامة وكثيفة تتسبب بتغيير طعم الصمون وتخلف فيه بقعا سوداء، إضافة إلى غازات ملوثة للبيئة في الجو"، مشيرة إلى أن "أصحاب هذه الأفران يقومون ببيع حصصهم من النفط الأبيض لزيادة مدخولاتهم وأرباحهم بطريق الحرام".

ويؤدها بذلك الطبيب أحمد الحسناوي، مبينا لـ"المدى" أن النفط الأسود غير صالح إلا للاحتراق في مجال محدد وليس الاستخدامات القريبة من المواطن كونه يحمل نسبا من مادة الرصاص، "فضلا عن احتوائه على مواد تؤثر في العجين، وهو ما يعني تعرض المواطن إلى أمراض سرطانية، بل أن العامل في أفران الصمون هذه يكونون أول المصابين بهذه الأمراض، فهم إضافة إلى تناولهم للصمون فهم المستنشقون الأكثر للغازات التي يطرحها النفط الأسود".أبو خالد، صاحب فرن، أكد لـ"المدى" أنه لا يستخدم النفط الأسود رغم أن يديّ عامل الشواء كانتا ملطختين بالسواد، مشيرا إلى أنه يضطر لشراء النفط الأبيض من المواطنين لاستخدامه في شي الصمون. ويوضح أن الكثير من أصحاب الأفران أو بعض بائعي النفط يجوبون الأحياء بحثا عن عائلة تبيع ما تبقى لديها من نفط أبيض من حصة الشتاء لكي يجهزوا الأفران به، لافتا إلى أن هذا الأمر مكلف إذ أن سعر البرميل وصل إلى أكثر من ١٣٠ ألف دينار. ويلفت صاحب فرن آخر، فضل عدم ذكر اسمه، إلى أنه يستخدم النفط الأسود، مضيفا "ما نستلمه من حصص قليل جدا ولا يكفي سوى لأيام معدودة، وإذا ما أردنا استخدام النفط الأبيض فعلينا سلوك طريقين أما تصغير حجم الصمونة وهو صغير أصلا أو بيع أقل عدد من الصمون كأن يصل إلى ٦ صمونات بألف دينار بدلا من ثمانية وهذا أمر لا يمكن قبوله من المواطن الذي يبحث عن سعر أقل وحجم أكبر".

إعلان ضوابط نقل الطلبة من خارج البلاد إلى الجامعات العراقية

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ضوابط انتقال الطلبة الدارسين خارج البلاد إلى الجامعات والمعاهد العراقية للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة قاسم محمد جبار، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن الضوابط سمحت لأبناء وزوجات الدبلوماسيين والمبعوثين والموظفين العاملين خارج البلاد بالانتقال إلى الدراسة المناظرة داخل العراق.

وأضاف أنه يحق أيضا لأبناء ذوي الكفاءات العائدة من الخارج المشمولين بقرار ٤٤١ في سنة ٢٠٠٨، بعدما يثبت ذلك من وزارة الهجرة والمهجرين، بالانتقال إلى الدراسة المناظرة، وكذلك الطلبة الذين حصلوا على مجاميع في سنة تخرجهم تؤهلهم للقبول في الكلية نفسها.

وتابع جبار بالقول: إن التعليمات اشترطت أن لا يقل معدل الطالب من خريجي الفرع العلمي عن ٨٥٪ الذي يدرس في إحدى كليات المجموعة الطبية، و ٨٠٪ للطالب في إحدى كليات المجموعة الهندسية، بالنسبة للطلبة الدارسين في الدول الساخنة في سنة الانتقال والتي اضطرتهم ظروفها النقل إلى العودة للعراق، مشيرا إلى أن ضوابط النقل للكليات الأخرى اشترطت أن يكون الطالب من خريجي الفرعين العلمي أو الأدبي وأن لا يقل معدله عن ٦٥٪ وحسب تخصص الكلية.

ولفت إلى أن التعليمات نصّت على أن يكون الطالب قد اجتاز المرحلة الأولى ونجح إلى المرحلة اللاحقة، وأن لا يتجاوز عمره ٣٠ سنة في ٢٠١٢/١٠/١، مبينا أنه سيتم إجراء مقاصة علمية من قبل القسم العلمي المنقول إليه الطالب على أن لا يزيد على مادتين دراسية، وبخلافه يتم إعادة الطالب إلى المرحلة الدراسية السابقة.

وأوضح جبار أنه سيتم تعديل ترشيح الطالب الذي يرسب بعد نقله إلى داخل العراق بالنسبة للمرحلة الأولى، حسب ما يؤهله مجموعه سنة تخرجه من قبل الوزارة، وتعد سنة الرسوب ضمن السقف الزمني، مؤكدا أن الطالب لا يتخرج إلا بعد استكمال المواد الدراسية المقرة أسوة بأقرانه، معلنا أن موعد التقديم للانتقال سيكون من ٧/١ ولغاية ٢٠١٢/١٠/٢٥.

مسؤول: حالات الوفاة المسجلة في برنامج الإخلاء الطبي ضمن المعدلات المسموح بها

□ بغداد / قيس عيدان

وصف مدير عام الصحة الدولية بوزارة الصحة، حالات الوفاة المسجلة بين المرضى الذين يتم علاجهم خارج البلاد، بأنها ضمن المعدلات المسموح بها وفق المعايير الطبية والعلمية.

وقال الدكتور رمزي رسول لـ"المدى": إن العمليات الجراحية التي تجرى لأغلب المرضى هي عمليات فوق الكبرى، خاصة عمليات القلب المفتوح التي تجرى للأطفال والكبار.

وأضاف "أمر وارد أن تحدث حالات وفاة، وهذا يحصل في جميع البلدان حتى المتطورة طبياً، إذ أن العمليات فوق الكبرى تمر بمراحل تكون معقدة، لكن جميع الحالات الوفاة التي حصلت هي ضمن المعدلات المسموح بها".

وأشار رسول إلى أن الحالات التي يتم إرسالها خارج البلاد حالياً هي جراحة القلب المفتوح وتشكل ٥٠٪، وأمراض العيون وغيرها، محددة ضمن البرنامج، موضحاً أن البرنامج أرسل ومنذ بداية العام الحالي وحتى الآن ما يقارب ٢٢٠٠ شخص ما بين مريض وأطباء لغرض التدريب ومساعدة المرضى. وبين أن هناك نحو ٢٠٠٠ اضبارة مريض لدى البرنامج العمل جار لإنجازها، مشيرا إلى أن مشكلة التخصيص المالي للبرنامج يعدِ عائقاً إذ تم تخصيص ٢٥ مليون دولار سنوياً وهذا لا يكفي بالمقارنة مع حجم الطلبات وهو ما يسبب عجزا أواخر كل سنة.

واستدرك رسول "استطعنا الحصول على تخصيص آخر ليصل إلى ٣٧ مليون دولار، وهو ما يوفر لنا رصيد جيد بغية إرسال أكبر عدد ممكن"، لافتا إلى أن "واجبات دائرة الصحة الدولية ليست مقتصرة على معالجة المرضى خارج البلاد، بل تنظيم العلاقات الخارجية مع دول العالم وتنظيم الاتفاقيات وتدريب الكوادر الطبية والعمل مع المنظمات الدولية العاملة في البلاد، ومنها منظمة الصحة العالمية واليونسيف والصليب الأحمر".

وتابع بالقول: "هناك قسم خاص ومهم وهو قسم الإغاثة في الدائرة، كما تعمل الدائرة على متابعة جميع الأمور الخاصة بالمجال الطبي والتطور الحاصل في هذا المجال"، مبينا أن برنامج الإخلاء الطبي أخذ الحيز الأكبر من جهود الدائرة. ويذكر أنه تم استحداث شعبة الإخلاء الطبي في العام ٢٠٠٦، على خلفية الوضع الأمني السائد حينذاك ما حال دون قيام المنظمات الإنسانية بدورها في مساعدة المرضى للعلاج خارج البلاد، وتم تخصيص ميزانية من مجلس الوزراء لغرض علاج المرضى خارج العراق على نفقة الدولة.